يحظر نشره قبل 25 شباط/فبراير 2014، عند الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت بيروت

الاسكوا

التكامل العربي:

دعوة متجددة يطلقها تقرير الإسكوا
من أجل نهضة إنسانية شاملة

تونس، 25 شباط/فبراير 2014

التكامل العربي
سبيلاً لنهضة إنسانية

الاسكوا

هل هذا أوان تجديد الدعوة للتكامل العربي؟

سؤال قد يتبادر إلى ذهن الكثيرين عند قراءة تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)عن التكامل العربي. وقد يبدو للبعض حتى أن لغة التكامل التي يتحدث بها التقرير ليست لغة العصر، وأن تجديد الدعوة للتكامل العربي الفعال في هذه الحقبة من التاريخ العربي لا يعدو كونه إغراقاً في حلم بعيد المنال ومغالاة في طموح قد يبدو أقرب إلى الخيال منه للواقع.

«التكامل العربي: سبيلاً لنهضة إنسانية»، عنوان التقرير الذي أطلقته الدكتورة ريما خلف، الأمينة التنفيذية للإسكوا. وقد أعدّ بمبادرة من اللجنة، وشارك فيه مجموعة من المفكرين العرب، على قدر من التنوّع يحاكي التنوّع الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تزخر به هذه المنطقة، ويُفترض أن يكون أساساً لمستقبل التكامل فيها.

مقوّمات كثيرة، يضاف إليها تحديات وفرص يرى فيها التقرير دوافع إلى التكامل العربي الشامل مشروعاً للنهضة. فكرة قديمة تُطلق بدافع «الإرث المشترك والتاريخ الحضاري وتجاور المكان»، وتؤكد جدواها تجارب ناجحة من العصر الحديث «حققت نهوضاً لأجزاء مجتمعة فاق ما يمكن أن تحققه دول منفردة»، يطرحها التقرير سبيلاً للخروج من المسار العربي الراهن «حيث التلازم بين الفرقة والقهر والتعثر التنموي، وما ينجم عنها من استباحة خارجية»، إلى الآفاق الرحبة للنهضة الإنسانية الشاملة.

مشروع التكامل العربي الشامل الذي يدعو له التقرير لا يعني الانتقاص من مشروعات التكامل الاقتصادي العربية القائمة، بل استكمالها وتوسيعها لتشمل جميع الفضاءات السياسية والتربوية والثقافية؛ ولا يأتي «ليعزل الوطن العربي عن محيطه الطبيعي والعالم من حوله، بل ليوطد العلاقات الاقتصادية مع الكتل والتجمعات الأخرى، خاصة في العمق الأفريقي والآسيوي للعالم العربي، وليوثق التفاعل مع الحضارات الإنسانية ، ينهل منها وتنهل منه إغناءً للجميع.»

الدعوة للتكامل تُطلَق، والوطن العربي يعاني من صراعات داخلية مريرة تصل حد حروب مروّعة في بعض أجزائه، ربما هي نتيجة لعقود طويلة من الإقصاء والتهميش قطرياً والتشرذم إقليمياً. صراعات تزرع الشك في نفوس الكثيرين حيال إمكانية وجدوى التكامل بين بلدان تجهد من أجل الحفاظ على الحد الأدنى من التعايش بين أطياف شعبها الواحد. ويزيد من صعوبة التكامل عالم تتناقض فيه غايات ومصالح قوى فاعلة مع البيئة اللازمة لقيام مشروع جاد للتحرر والنهوض العربي، يرى فيه هذا التقرير «ضرورة ، بل شرط وجود.» إلا أن المشهد العربي لم يخْلُ من إضاءات تجعل الحلم ممكناً. فمع نهاية العقد الأول من الألفية، عمّت البلدان العربية صحوة شعبية اتخذت ملامح عدة، بشرت بإمكانية «الخروج من المسار الراهن إلى المسار المنشود»، بإرادة شعوب تواقة إلى التحرر والنهضة. وعلى الرغم من تعثر بعضها وانزلاق بعضها الآخر إلى العنف، كسرت هذه الانتفاضات حاجز الخوف والقهر، فأسقطت نظرية «الاستثناء العربي»، ومهدت لطلوع فجر جديد، تبني فيه الشعوب العربية

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: ٨٥٧٥-١١، بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ ١ ٩٦١+
فاكس: ٩٨١٥١٠ ١ ٩٦١+
www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2013
Printed at ESCWA, Beirut

مستقبلها بعقول أجيالها الشابة وبأيديهم. ولعل في ذلك فقط، حسب التقرير، عودة للعرب إلى «مكانة مستحقة في مسيرة البشرية نحو التحرر والرقي.»

من هذا المنطلق، يقدّم التقرير رؤية استراتيجية مبدئية لتكريس التكامل العربي الفعال، بأوسع أبعاده، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والشعبي والثقافي، استراتيجية قد لا يتفق على عناصرها الجميع، لتكامل حقق به سكان مناطق أخرى أقل تجانساً، أمناً واستقراراً ورخاءً وحياة كريمة، فكيف بمنطقة تستوفي الكثير من مقوّمات التكامل، وأعظمها وحدة في الثقافة واللغة والجغرافية.

لما تجديد الدعوة للتكامل العربي الآن والأمة ممزقة؟

ليس من فضل كثير في طرح فكرة ذائعة الانتشار. أما طرح فكرة تبدو مستبعدة لكثرة التكرار وقلة الثمار، فيحمل الكثير من الرسائل والمعاني، إذا لم يكن مستوى تبني الفكرة أو العمل بها في السابق ليرقى إلى جوهرها وأهميتها لمصير الأمة. من منظور التقرير، بات تجديد الدعوة اليوم ضرورة، لأن «جميع البلدان العربية، غنيها وفقيرها، إذا بقيت منفردة، تبقى صغيرة وضعيفة في الساحة العالمية بمعيار أو بآخر، خاصة بالمقارنة بالدول والتكتلات العملاقة في العالم المعاصر. ولو لم تكن منفردة، لما استبيحت واعتمدت على العالم الخارجي في الوفاء بالكثير من احتياجاتها الأساسية، ابتداء من الغذاء وانتهاء بسلع المعرفة المتقدمة.»

فلو كانت الحال على ما يُرام، لما كان من داعٍ للبحث في حلول أو بدائل. أما اليوم، وقد أصبح جلياً حجم البؤس الإنساني الذي ترتب على سياسات التشرذم والتشتت والانقسام، لا بدّ من تجديد الدعوة إلى مشروع ليس بجديد، ولكن من منظور جديد، مشروع يُصلح ما فسد ويبني على ما أنجز.

كادت السياسات، حسب التقرير، تفقد الإنسان العربي الطموح والشعور بالغنى التاريخي، حين ساهمت في تقسيم الزمان والمكان، وحين حاولت القضاء على وحدة اللغة والخيال، وتشتيت وحدة الذاكرة والتراث. لكن الإنسان العربي لم يهزم كما تجلى في انتفاضات الحرية والكرامة، واللغة والوحدة الثقافية صمدت في وجه هذه السياسات «كما صمدت في القرن الماضي في مواجهة خطط الاستعمار التي سعت إلى القضاء على اللغة العربية، أصل أصول الوحدة الثقافية، خاصة في المغرب العربي.»

ورغم الإخفاقات والعثرات التي منيت بها مسيرة التكامل العربي، «ما زال حلماً راسخاً في وجدان الشعوب العربية». فكان الناس دائماً يجتمعون حول القضايا الكبرى من وراء الحدود المقفلة في حركات تضامن سبقت في الكثير من الأحيان السياسات والبرامج الرسمية؛ هم يلتقون حيث يتفرق السياسيون، ويتناقض الخطاب الإعلامي الرسمي. وقد اتخذ التكامل العربي الشعبي تجليّات لا حصر لها، فارتبط الناس بروابط عائلية، أو في حركة سياسية واحدة، أو في مصير فردي أو أسري واحد، وتلاقوا في فضاءات متنوّعة. و«بلغت صور التكامل في بعض الحالات، كما في حالة القضية الفلسطينية، مستوى ابتكار هويّة إنسانية – فردية أو جماعية، تتجاوز الهويات المباشرة المرتبطة بالجنسية أو حتى بالقومية العربية نفسها، إلى مجال إنساني أكثر رحابة.»

الوطن العربي اليوم أشبه بسفينة تتقاذفها أمواج عاتية. وأشد ما تحتاج إليه هو بُوصلة ملاحية تحدد المقصد وتهدي الرحلة الطريق. ومن هنا طرح فكرة التكامل مجدداً، حتى لا يفوت المنطقة في المستقبل ما فات في الماضي.

لم يعد بمقدور أحد أن يتحمّل منفرداً ثمن الفرص الكثيرة الضائعة، ولا من مصلحة أحد أن يستثني نفسه من الفرص المتاحة.

لقد آن الأوان.

يحظر نشره قبل 25 شباط/فبراير 2014، عند الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت بيروت

الاسكوا

التكامل العربي الشامل وسيلة وغاية

في غياب التكامل الاقتصادي والشامل تراكم للتدهور وفرص ضائعة على التنمية الإنسانية: الواقع خير دليل

تونس، 25 شباط/فبراير 2014

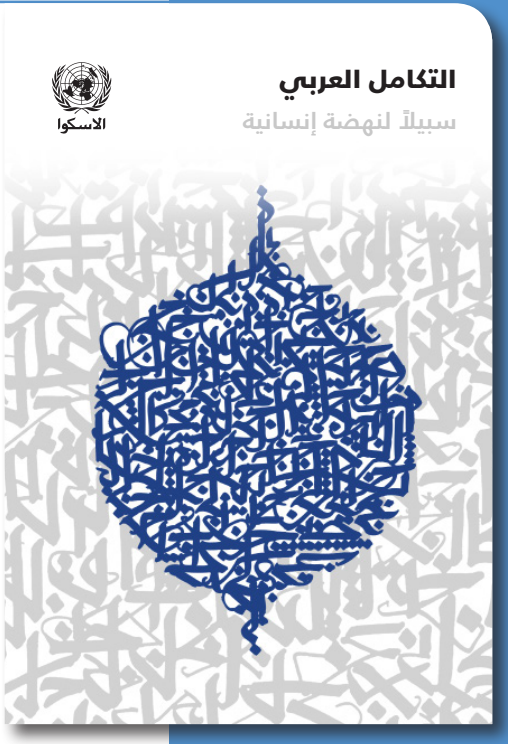

التكامل العربي هو ميزة بحكم التراث الثقافي والإنساني المشترك، وضرورة بفعل التحديات المتعاظمة التي تواجهها الدول فرادى في عالم تتقاذفه أمواج التغيير وتضعه كلّ يوم أمام آفاق وخيارات جديدة، قد يتعذر احتواؤها على دولة واحدة مهما بلغ شأنها حجماً ونفوذاً.

هذه هي الرسالة الواضحة التي يحملها تقرير «التكامل العربي: سبيلاً لنهضة إنسانية» الذي أعدّ بمبادرة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وشاركت فيه مجموعة من المفكرين العرب، وأطلقته اليوم الدكتورة ريما خلف، الأمينة التنفيذية للإسكوا.

والمقصود بالتكامل الذي يدعو له التقرير هو ببساطة التكامل المفضي إلى نهضة تنعكس إيجاباً على «التنمية الإنسانية والأمن القومي، تكامل يتيح بناء وطن ناهض يصون الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية لكل مواطن عربي.»

وينطلق التقرير من أسس نظرية تؤكد على التكامل الشامل منطقاً، ومن تجارب عملية تبين فوائد التكامل على الاقتصاد والمجتمع، عبرة. ويبني التقرير على «مفهوم العمران البشري»، لعالم الاجتماع العربي ابن خلدون، فيوسع فضاء التكامل المنشود ليشمل جميع عناصر العمران: النظام الاقتصادي والنظام الثقافي والنظام السياسي والنظام التربوي، وما تُؤَسَس عليه هذه العناصر مجتمعة من وحدة روحية هي هوية الأمة، من دون أن يقوم فصل قاطع بينها بل تفاعل مثمر.

ويربط التقرير هذه العناصر الأربعة بمشروع النهضة المرجو من التكامل العربي. فيرى التوجه نحو التطابق بين إرادة الشعب والحاكم هدفاً في النظام السياسي؛ وتحقيق بناء اقتصادي وتنموي عادل هدفاً في نظام اقتصادي يجمع فضائل الاقتصاد الحر مع القدرة على الإنتاج والرعاية الاجتماعية والبشرية في التنمية المستدامة؛ وبناء القدرات المعرفية والتقنية للإنسان هدفاً في النظام التربوي. و الهدف في النظام الثقافي استعادة ألق الثقافة فتكون ذات فاعلية إبداعية، لا تقطع مع التقليد فيكون لها مصدر ثراء، ولا تخشى التحديث فيكون لها تجدداً وحياة.

والتقرير يرى في التكامل الاقتصادي «الذي عكفت عليه الدول العربية منذ أواسط القرن الماضي» ركيزة هامة لمفهوم التكامل الشامل الذي يضمن حرية انتقال «الأشياء المادية والبنى الرمزية»، ومن باب أولى حرية انتقال البشر حاملي هذه البنى الرمزية، بين جميع الدول العربية دون قيود. فالتحديات السياسية والاقتصادية التي لا تقف عند حدود رسمية ولا تفرّق بين بلد وآخر أو شعب وآخر في المنطقة العربية، إنما تؤكد ضرورة وجود تكامل شامل «يكون الاقتصاد عصباً له وركناً أساسياً من أركانه»، تكامل يعبر بالمنطقة إلى مشروع النهضة الإنسانية المرجوة.

ويتناول التقرير ثلاثية الحضارة والثقافة والحداثة، على اختلاف المعاني المتعارف عليها، وعلاقتها بالنهضة، من حيث هي مشروع استعادة المبادرة التاريخية في مجال الإنجاز الحضاري. «ففي جميع النهضات التي شهدها التاريخ كان التحديث في بعث عصر ذهبي من الماضي بتأويل جديد يغير معناه ...

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: ٨٥٧٥-١١، بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ ١ ٩٦١+
فاكس: ٩٨١٥١٠ ١ ٩٦١+
www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2013
Printed at ESCWA, Beirut

فيصبح ذا معنى جديد يعيد الحياة للتراث والفعالية الرمزية للجماعة، أساساً للفعالية الحضارية ككل بأبعادها المادية والروحية.» والأمة العربية والإسلامية ابتدعت هذا النوع من العودة الإحيائية أكثر من مرة في تاريخها. «وكلّ مرة، يصبح الصلح حاجة بين الثقافتين الروحية النقلية والعلمية العقلية لنهضة الأمة والتأسيس للمستقبل على إعادة تأويل الماضي.»

أليس الصلح حاجة اليوم؟

وتنساب الأفكار والتحليلات في هذا التقرير بسلاسة بين النظري والواقعي، بين التراثي والحداثي، بين الاقتصادي والاجتماعي، بين السياسي والثقافي، بين الجريء والمألوف، بين الواقع والطموح. وربّما كان المقصود منها سؤالاً يتردد في ذهن القارئ: أليس الصلح حاجة اليوم؟ الصلح بين فعل الاختيار والحرية والمسؤولية الجماعية، الصلح بين رفاه الفرد ورفاه الجميع، الصلح بين الوحدة والتنوّع. والحصيلة صلح بين عمارة الأرض وعمارة الإنسان.

ويحرر التقرير صفة «العربي» من القومية بمعناها العرقي، فيعرّف العرب بقاطني «المتحد الجغرافي الواقع بين المحيط والخليج وقد غلب على إنتاج أبنائها الثقافي ومن ثم على تاريخها وتراثها الإبداع باللسان العربي الذي هو القاعدة المشتركة بينهم حتى وإن كان جل المبدعين في آداب الأمة وعلومها هم، حسب ابن خلدون، من غير العرب بالمعنى الإثني للكلمة». هو تعريف يسمي الكل بالبعض دون استثناء أو إقصاء. والتكامل الذي يدعو له التقرير هو الالتقاء الحر والطوعي بينهم، التقاء يستند إلى الهوية الجامعة دون أن يطمس الهوية الفردية لأي منهم.

ومن أهم فوائد التكامل في منظور التقرير، تمكين العرب من امتلاك ناصية العلم والمعرفة حيث يتعدى ما يسمى الآن «بالعلم الضخم» طاقة أي من البلدان العربية منفرداً. وفي العصر الحديث تشكل المعرفة رافعة أساسية للنهوض والتقدم، وقد «أوشك على الانقضاء عصر تحديد مستوى التقدم البشري بمعيار التراكم المالي فقط، بينما يثبت اكتساب المعرفة وإنتاجها كمعيار أساسي لتقدم الإنسانية.»

ويبدو التعاون القومي العربي في مشاريع البحث العلمي والتطوير، من منظور التقرير، ضرورة لإقامة مجتمعات المعرفة واقتصادات المعرفة في عالم اليوم الذي يتسم بكثافة المعرفة وتسارع تقادمها. كما أن التعاون العلمي الوثيق بين الدول العربية يساعدها جميعاً في تعاملها مع المؤسسات الاقتصادية الدولية والكتل الاقتصادية الأخرى، ويتوقع أن يؤدي إلى تسهيل نقل التكنولوجيا بشروط أفضل، تنعكس إيجاباً على الإنتاجية في البلدان العربية.

أما التكامل في الاقتصاد فلم يعد أحد أهم المقومات الأساسية للتنمية والازدهار فحسب، بل أضحى من مستلزمات البقاء مع قيام تجمعات إقليمية عملاقة. ومع تجزئة تصنيع السلعة على أكثر من مكان، وظهور ما يعرف بسلاسل القيمة العالمية، يعمل التكامل الاقتصادي على «تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية، وزيادة الأرباح وتدوير الفوائد بين أعضاء التكتل، بدلاً من ذهابها إلى الخارج.»

وتجارب التكامل الاقتصادي الرائدة التي نجحت في العالم، وخصوصاً في أوروبا، تدرجت في توسيع التكامل أفقياً بضم دول جديدة، وعمودياً بتعميق التكامل من مجرد منطقة تجارة حرة إلى اتحاد اقتصادي. وكان سند نجاحها الذي عاد بالنفع الاقتصادي الكبير على كل من أعضائها، إرادة سياسية حاسمة دعمت نهج التكامل وترتيباته. وإذا كان من عبرة يمكن استقاؤها من تجارب المجموعات الأخرى، فهي، حسب التقرير، أن مسيرة التكامل لا تبدأ بالضرورة من تحرير التجارة، بل يمكن أن تبدأ أيضاً من إقامة بنية إنتاجية قويّة تُبنى على أساس عمليات البرمجة الصناعية.

ويبين التقرير أهمية تحرير انتقال جميع عوامل الإنتاج، لتوسيع المنافع المرجوة من التكامل. فيرى أنه «في حين لا تشترط المراحل البدائية من التكامل الاقتصادي حرية انتقال البشر بين بلدان منطقة التكامل، تشترط الأشكال الأشمل والأرقى من التكامل الاقتصادي حرية انتقال البشر، للعمل والإقامة في بلدان منطقة التكامل من دون عوائق، كما في الاتحاد الأوروبي. والبشر يحملون معهم دوماً بنى رمزية تختزن أفكاراً ومعارف ومشاعر، ويكونون بنى تصبح مشتركة مع الوقت، بفعل تنقلها معهم بين بلد وآخر.»

أما الفوائد الأعم للتكامل الشامل الذي يتخذ من التكامل الاقتصادي ركيزة له ويكوّن له البيئة الحاضنة فهي في استئناف العرب مسيرتهم في تاريخ الإنسانية، واستعادة مقومات دور عالمي في وحدة المكان والزمان ووحدة القيم ووحدة الدورة الاقتصادية.

وخلاصة هذا التقرير، أن تأجيل التكامل العربي إلى حين نهوض كل مكونات الوطن العربي إنما يضيّع فرصة تاريخية ونادرة لقيام مشروع نهضة إنسانية تتخذ من فرص التغيير التي لم تشهد مثلها المنطقة منذ قرون جسر عبور. وأي تأجيل إنما «يؤدي إلى إدامة الواقع الراهن الذي أعجز الوطن والمواطن عن النهوض بالجزء، أي قطرياً، وبالوطن العربي، أي كلياً.»

فهل تنتقل المنطقة العربية مرة أخرى، عبر مشروع جدي ورصين للتكامل، من إرث التعثّر وزمن الاستباحة إلى زمن نهضة إنسانية شاملة؟

قد يكون من المبكر الإجابة، ولكن لم يعد من الجائز التأخر في طرح السؤال.

يحظر نشره قبل 25 شباط/فبراير 2014، عند الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت بيروت

التكامل الاقتصادي العربي رافد من أجل العمران الناهض

760 مليار دولار زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، و6 ملايين فرصة عمل جديدة حصيلة التكامل الاقتصادي الشامل

تونس، 25 شباط/فبراير 2014

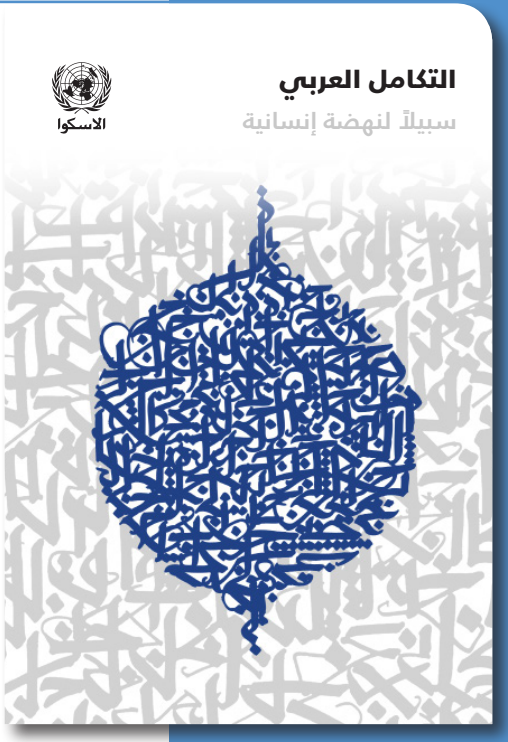

فرص كثيرة تزخر بها المنطقة للتكامل المثمر، فتواجه التحديات المزمنة والناشئة كتلة واحدة، أسوة بكيانات كثيرة شهد نشأتها العالم وحققت مكاسب اقتصادية واجتماعية جمة لجميع أجزائها. ولكن محاولات استثمار هذه الفرص لم تنجح في دفع عجلة التكامل الاقتصادي إلى المستوى الذي ينشده المواطنون العرب، والذي تحقق في مناطق أخرى من العالم.

وحسب تقرير «التكامل العربي: سبيلاً لنهضة إنسانية» الذي أعدّ بمبادرة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، يشي «تعثر محاولات التكامل الاقتصادي إما بخلل في السياسات ذاتها أو في أسلوب تطبيقها.»

إمكانات هائلة وإنجازات لم ترقَ دائماً إلى المستوى المنشود. هذه هي باختصار الصورة التي يعطيها عن التكامل الاقتصادي العربي التقرير الذي أطلقته اليوم الدكتورة ريما خلف الأمينة التنفيذية للإسكوا.

وفي قراءة تحليلية لأسباب تعثر مسيرة التكامل الاقتصادي، يتناول التقرير سياسات التكامل الحالية، بما فيها من تركيز على تحرير التجارة السلعية وتحديداً إزالة الرسوم الجمركية وإهمال لعوائق أخرى تقيّد التبادل التجاري كتكاليف النقل المرتفعة أو القيود غير الجمركية؛ ويستعرض الفوائد المتوقعة من تجاوز الطابع التجاري الدقيق نحو تكامل اقتصادي واسع يحرر انتقال القوى العاملة ولو جزئياً، ويشمل السلع والخدمات، ويعمل على إزالة جميع المعيقات التي ما زالت تكبل حركة السلع ورأس المال بين الدول العربية. ويجري التقرير مقارنة بين المسارين على المتغيرات الاقتصادية الأساسية كالدخل والبطالة والرفاه.

ونظراً لضعف التجارة البينية العربية وارتفاع تكاليفها وكثرة المعيقات الفنية والإدارية التي تجابهها، لن يتمكن التكامل الاقتصادي وفق المشروعات الحالية من إحداث تحول جذري وهيكلي في بنية الاقتصادات العربية، وإن كان استكمال المشروعات القائمة يعدّ شرطاً وأساساً للتوسع في التكامل الاقتصادي مستقبلاً، ومحركاً فاعلاً للتكامل في مجالات أخرى.

ويستند التقرير إلى دراسات عديدة ونماذج اقتصادية متطورة لتقديم تقديرات قياسية وبيانية لأثر تعميق التكامل الاقتصادي العربي مقابل ما ستكون عليه هذه المؤشرات إذا استمرت الأوضاع الراهنة على حالها. ويقترح سيناريوهات محتملة لمسارات استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإنشاء اتحاد جمركي عربي، ويقارنها بمسارات أخرى تشتمل على تحرير تجارة الخدمات، وتحسين سلاسل الإنتاج وتخفيض تكاليف النقل، وزيادة نسبة القوى العاملة العربية من مجموع القوى العاملة الوافدة إلى البلدان العربية.

وحصيلة هذه السيناريوهات أن استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يؤدي إلى بعض الأرباح لجميع البلدان العربية ولكن بمستويات مختلفة.

أما إنشاء الاتحاد الجمركي العربي بحلول عام 2015، على أهميته وضرورته في التمهيد للتكامل الأوسع، فلا يحمل منافع حاسمة لجميع البلدان العربية مما يشير، حسب التقرير، إلى أهمية الاتفاق على

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: ٨٥٧٥-١١، بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ ١ ٩٦١+
فاكس: ٩٨١٥١٠ ١ ٩٦١+
www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2013
Printed at ESCWA, Beirut

آليات لتوزيع المداخيل الجمركية بين البلدان العربية، وإنشاء آليات لتعويض البلدان الأقل استفادة من الاتحاد، ومساعدة القطاعات التي قد تتضرر من هذا المشروع. وهنا لا تكفي السيناريوهات الاقتصادية وحدها على أهميتها الدلالية، بل «يصبح القرار رهن الإرادة السياسية.»

ويستدرك التقرير أن خيار استكمال منطقة التجارة الحرة أو إنشاء الاتحاد الجمركي العربي تحكمه اتفاقات دولية وإقليمية. وهنا، تبرز اتفاقات التجارة التفضيلية التي التزمت بها الدول العربية مع دول وتجمعات اقتصادية عديدة خارج المنطقة العربية كعائق أول، خصوصاً عندما تُعتمد في إطار الاتحاد الجمركي تعريفات جديدة تغيّر في المزايا التفضيلية لتلك الدول الأخرى، والتي قد تلجأ إلى المطالبة بتعويض الأضرار إو إعادة التفاوض حول تلك الاتفاقات.

ولإبراز أهمية التوسع في التكامل الاقتصادي إلى ما يتجاوز تحرير التجارة وإنشاء الاتحاد الجمركي، يقدم التقرير سيناريو إضافياً تُخفض بموجبه تكاليف النقل على التجارة العربية تدريجياً ويُستبدل جزء من القوى العاملة الوافدة مستقبلاً من خارج المنطقة العربية بقوى عاملة من المنطقة. إضافة هذين الإجراءين للاتحاد الجمركي كفيلة بتحقيق نمو إضافي في الناتج المحلي العربي يعادل 3 في المائة في عام 2020، وبخفض البطالة في صفوف القوى العاملة بنسبة تفوق 4 في المائة. وتعادل نسبة النمو الإضافي عند تراكمها 760 مليار دولار إضافي في الدخل العربي أي ما يتجاوز ما أنتجته جميع الدول العربية في شمال أفريقيا مجتمعة في عام 2013. وتظهر نسبة الانخفاض في البطالة في خلق ستة ملايين فرصة عمل جديدة، تسهم في تحقيق مستويات أعلى من الرفاه الإنساني لجميع العرب، وتساعد في مكافحة آفتي الفقر والبطالة في جميع البلدان، اللتين كانتا الدافع الرئيسي للانتفاضات العربية.

وكان اللافت أن إجراءات التكامل الإضافية هذه «تعود بالنفع الكبير على جميع الدول العربية، غنيها وفقيرها، الأمر الذي يبدد الانطباع السائد بأن التكامل العربي يساعد الأقل نمواً على حساب الأكثر ثراءً.»

وهذه السيناريوهات المقترحة الإرشادية، تكفي للدلالة على أن خيار التكامل الاقتصادي العميق والشامل أصبح ضرورة. وفي نتائج التحليل، حسب التقرير، ما يدعو إلى وجوب تجاوز مسار التشتت، في التجارة والاستثمار والنقل والتنقل، وسوق العمل، والبنية التحتية، بحزمة من أدوات التكامل تنطلق من إرادة سياسية تجعل من التكامل الاقتصادي الحقيقي دعامة للعمران الناهض، ورافداً لتنمية حقيقية مستدامة.

ولو نجح التكامل العربي في الاقتصاد، لعزز قدرة الدول العربية على التعامل مع مشروعات التكامل الإقليمي البديلة التي تطرحها دول وكتل خارجية سعياً وراء مصالحها الاقتصادية والسياسية، فتفتكّ من القواسم المشتركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوطن العربي، وتخلق حالة من التنافس السلبي بين الدول العربية تعوق تقدمها وتضرّ بمصالحها وفرصها المستقبلية في الحرية والنماء.

والدول العربية مدعوة، إزاء هذا الواقع، إلى أن تخلق لنفسها مجالاً اقتصادياً حيوياً باتخاذ خطوات جذرية وسريعة من أجل الوصول إلى تكامل اقتصادي عميق وشامل يحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية لشعوب المنطقة، ويضمن لها مكانة بين التكتلات الإقليمية التي أصبحت توجه منظومة الاقتصاد العالمي وتسهم في رسم مستقبل بنيانه ومؤسساته الدولية.

ويرى التقرير في المنطقة مقومات اقتصادية كامنة يمكن توظيفها من أجل الدفع بتحرير التجارة في الخدمات، وانتقال رؤوس الأموال، وانتقال القوى العاملة، وتطوير سلاسل الإنتاج الإقليمية، وغيرها من الشروط المطلوبة لقيام مشروع اقتصادي متكامل يتخذ من تعميق التكامل الاقتصادي العربي هدفاً له ووسيلة.

وإذا كان في النظرية الاقتصادية والواقع المعيشي والاقتصادي ما يبرر هذا التصحيح، فليس فيهما ما يكفي للتطبيق. فالتطبيق يتطلب إرداة سياسية «تغلّب المصالح الكلية عبر الوطنية، ففي هذا المسار نجحت تجمّعات أخرى في العالم وحجزت لنفسها مكاناً في معادلة السوق والقرار.»

فمن أين تبدأ الدول العربية حتى تملك هذا الاستعداد؟ سؤال للغد القريب، يطرحه تقرير «التكامل العربي» لا بدّ من الإجابة عنه.

يحظر نشره قبل 25 شباط/فبراير 2014، عند الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت بيروت

التكامل في الثقافة والفنون:
وسيلة أو لغة أو رسالة

الموسيقى والشعر والرواية مساحة لقاء لبناء هوية وطنية وتكوين الوجدان العربي الواحد

تونس، 25 شباط/فبراير 2014

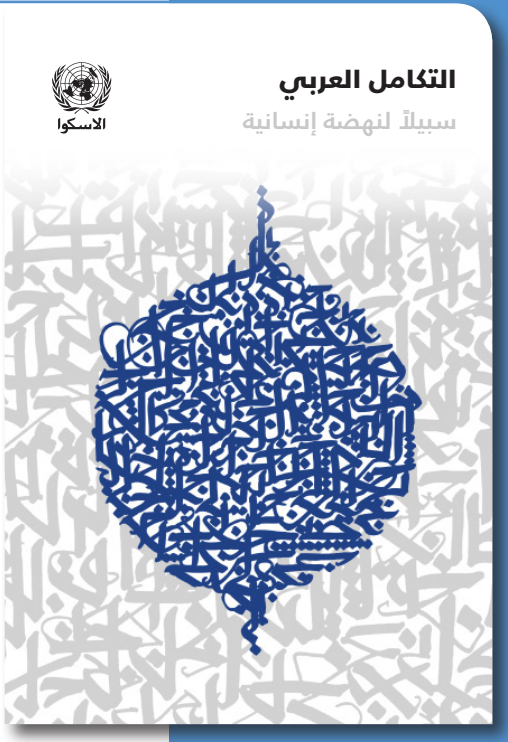

«في التكامل الثقافي العربي شواهد من الواقع تفوق ما بلغته توجهات السياسات المعتمدة، وتصلح لها دليلاً لتصويب مسارها من التفتيت إلى بناء هوية واحدة تطلّ بها المنطقة على المستقبل من موقع قوي يمدّها بمقوّمات حياة لائقة ومنيعة.»

في هذه الصورة المعبرة يظهر دور البعد الثقافي والفني في تقرير «التكامل العربي: سبيلاً لنهضة إنسانية» الذي صدر بمبادرة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وأطلقته اليوم الدكتورة ريما خلف، الأمينة التنفيذية للإسكوا.

والشعوب العربية، كما يؤكد التقرير، بل الواقع، فتحت بالإبداع الثقافي والفني طريقاً للقاء بعيداً عن القنوات الرسمية، فكانت وحدة الثقافة واللغة في كل مرة مقوماً أساسياً يمكن الارتكاز عليه في مشروع للتكامل العربي سكن الوجدان طويلاً، قبل أن تتبناه السياسة.

وما يجدر التوقف عنده أن التقرير لم يغفل دور الثقافة في مشروع «التكامل» الذي كثيراً ما اعتبُر قصراً على السياسة والاقتصاد، ورأى في «التكامل الثقافي رافداً أساسياً للتكامل الشامل.» ودعماً لهذه الفكرة، تناول التقرير دور أدوات الإبداع، من كلمة وموسيقى ولون، في كلّ ما يكوّن المجتمع الإنساني؛ دور يسبق السياسة أحياناً، ويمهد لها طريق التغيير، بل يفتح آفاقاً جديدة إلى المستقبل عندما يتعثر الواقع أو يضل الطريق.

رسالة واضحة وقوية يحملها التقرير ودعوة في آن. رسالة تؤكد دور «الفكر الإنساني في الوصل بين أفراد الجماعة متجاوزاً حدود المكان والزمان في توق إلى التحرر.» وفي كلّ مرة ساهمت السياسات الثقافية والتربوية الرسمية في تقسيم المكان والزمان العربي، عاد الفن والأدب ليوقظ هذا الإحساس بالطموح ويمحو الحدود القسرية، متخذاً من الأشياء المادية وسيلة ورافداً، ومن البنى الرمزية بعداً وجذوراً، ومن ثمّ غاية لتواصل تلقائي في فضاء يملك «جميع مقوّمات التكامل»، وينقصه الاستعداد لجني ثماره.

وإذ يشير التقرير إلى محاولات طمس الإبداع ومعالم الهوية الجامعة بإضفاء «الشرعية مرة على قُطرية الدولة بنزع الشرعية عن تراث تُنسب إليه، ومرة على تعصّب وتطرف دخيل على تقاليد وقيم أكثر انفتاحاً،» يصمد الإبداع الأدبي والفني في كل مرة. يعيد بكلمات وأنغام ورسوم وصور إحياء حلم الإنسان العربي في الخروج من مسار «التعثر والقهر والاستبداد» إلى «مسار التحرر والنهضة» بألوان جديدة، وكلّما ابتعد عن الواقع، يقترب من الواقع أكثر.

ولا يُغفل التقرير دور الرقابة الرسمية في وزارات الثقافة والإعلام كما الرقابة المجتمعية، في تشكيل عازل معنوي وعقلي، يحوّل المثقف إلى موظف خاضع للإيديولوجيا الواحدة. كما أن تنامي الميول التعصبية في فترات التأزم السياسي والثقافي إنما يساهم في ظهور نزعات إقصائية أو إلغائية تتغلغل في الأوساط الشعبية منها وتقدم نفسها «تعبيراً أصيلاً عن ثقافة المجتمع العربي رغم تناقضها أحياناً مع العادات والتقاليد التي تكون غالباً أكثر انفتاحاً.»

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: ٨٥٧٥-١١، بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ ١ ٩٦١+
فاكس: ٩٨١٥١٠ ١ ٩٦١+
www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2013
Printed at ESCWA, Beirut

وحتـى في حقبـات الظلمـة العابـرة، يرى التقرير «في ألق الثقافة» إحياءً للمجتمع واقتصاده وسياسـته وإنارة لمسـتقبله. وسـواء أكان في الشـعر أم الرواية أم في الموسـيقى أم الإنتاج السـينمائي والتلفزيوني، كوّنت الإشـكاليات السياسـية والاجتماعية العربية المشتركة نواة لنتاج «تُبنـى عليـه هوية وطنية تجمع أفراداً من جذور مختلفـة، ويتكوّن به الوجدان العربي.»

ويستشـهد التقرير بشـعراء عرب جعلوا للشـعر مكانة في كل عصر في أعلى فنون اللغة العربية. فشـكّل الشـعر، حتى في أشد الحقب ظلمة، مسـاحة للتعبير عن الذات القومية والتجديد والتحديث، وفتح طريق الأمة مراراً للنهوض من الانحطاط والتحرر من ثقل التقاليد.

كما اسـتعرض التقرير أسـماءً في أدب الرواية متوقفاً عند إبداعاتهم التي رافقت تكوّن الهوية العربية في حقبات الاسـتعمار والاسـتقلال، في المدن والسـجون، في القضايا الكبرى وشـجون الحياة اليومية، في أمل التحرر من شـعور الهزيمة. وكان الروائيون مرة يوغلون في التاريخ تجنبـاً للحـاضر، ومـرة في الخيال تمويها وتمسـكاً بالبقـاء، فكتبوا نصوصاً أسروا فيها الواقع اليومي المشـحون بمخزون من مشـاعر الخيبة والانتظـار وبصور الأمل والحلم متجاوزة المكان والزمان.

وأفـادت الدرامـا التلفزيونيـة «من تراث عريق في فن الحكاية والملاحم والسّـير، و حولتها إلى مسلسـلات تلفزيونية تتحلق حولها الأسرة العربيـة التـي كانـت فيمـا قبل تتحلق حول الحكواتي، أو الراوي، في سـهرات جماعيـة في النوادي والمقاهي.» وكان من أهـم ما حققه دخول العـرب في النـادي الفضائـي «إلى جانب تشـكيل الـرؤى الفكرية وفهمها هـو تقريب العادات والتقاليـد، ومن ثم اللهجـات العامية، فضلاً عن ترويـج اللغة الفصحى في المسلسـلات التاريخية والدينية.»

وهذه الهوية الثقافية التي تنتمي إليها الشـعوب، على تعدد انتماءتها الأخرى، تسـهم في إثراء الزمان والمكان بزمان ومكان آخر قد يظنّه الكثيرون، لبرهة، خارجاً عن نطاق الواقع المحسـوس، يسكن الحلم البعيد.

وهذا التراث الثقافي، حسـب رسـالة التقرير، ليس سـوى طموح يُعيد إنتاج نفسـه كلّ مرة في بناء كيان واقعي يمدّ أبناءه بأبسـط شروط الأمـان والاطمئنـان والحريـة والتنـوّع، ويعيد قيمـاً بُنيت عليهـا المجتمعات الحديثـة المزدهرة، و«مُنعت عـن العرب زمناً طويـلاً بفعل قوى خارجية وداخلية.»

أما الموسـيقى فلها، حسـب التقرير، تاريخ طويل في تكوين الذوق العربي على المسـتوى الشـعبي والثقافي. فهي الفن الذي عبر ويعبر كلّ حـدود الزمـان والمـكان، والرقابـة والتصنيف. وفي الموسـيقى تألقت القدس وبيروت وبغداد ودمشـق وتونس في قلـب كل مواطن عربي من غير أن يعبر الحدود.

وبهذه الشروط، يرى التقرير في الإبداع الثقافي والفني وسـيلة للتكامل، ولغة له، ورسـالة إليه. هو وسـيلة لكسر قيود التشرذم وتوسـيع فسـحة اللقاء، ولغة تملك قوة التغيير مع الزمن، ورسـالة تصل إلى البعيد حتى عندما يرتفع صوت الرسـائل الأخرى.

وفي النهايـة الكلمـة هي، حسـب التقرير، «لأعمال هي ذاكرة لماضٍ، وصورة لواقع، ولوحة لمسـتقبل.» هل من رافد أقوى للتكامل؟

يحظر نشره قبل 25 شباط/فبراير 2014، عند الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت بيروت

دعوة إلى التكامل العربي في ظل مخاطر التشرذم وتحديات التنمية

التشرذم يسّر الاستباحة الخارجية فهدّد الأمن القومي والإنساني العربي

تونس، 25 شباط/فبراير 2014

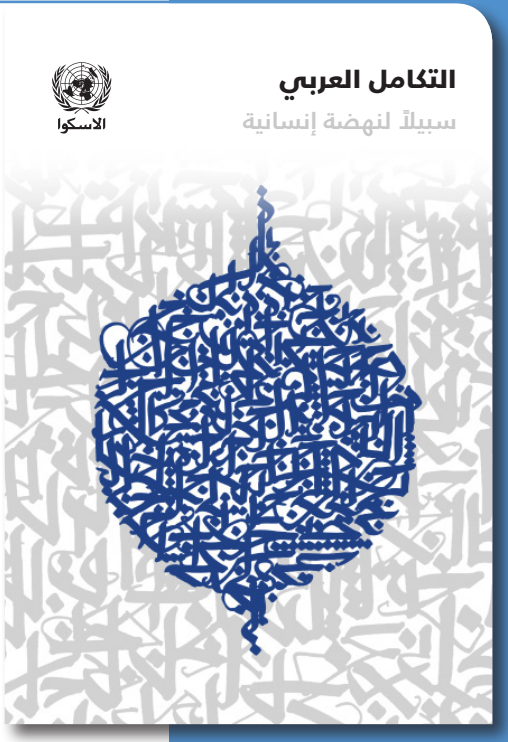

واجه مشروع النهضة الإنسانية في الوطن العربي مجموعة مخاطر وتحديات سياسية واقتصادية وأمنية ومالية، ربما كانت القدرة على تجنّبها أو احتوائها أكبر بكثير لو واجهتها المنطقة كتلة واحدة.

من هذا المنطلق جاء إحياء فكرة التكامل العربي في تقرير «التكامل العربي: سبيلاً لنهضة إنسانية»، الذي أعدّ بمبادرة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وكان ثمرة جهود مجموعة من المفكرين العرب، من اتجاهات وخلفيات ثقافية وجغرافية واقتصادية وسياسية متنوّعة، وأطلقته اليوم الدكتورة ريما خلف الأمينة التنفيذية للإسكوا.

والمقصود بهذا التكامل، ليس نقضاً للخصوصيات القطرية، ولا عزلة عن سائر مناطق العالم، بل تنسيق كامل في السياسة والاقتصاد كما في جميع نواحي الحياة الثقافية والتربوية.

ويتناول التقرير القيود التي عطلت مسيرة التكامل في نصف القرن الماضي، فيجد أن ضعف التمثيل الشعبي في مؤسسات الدولة، سمح للسياسات أن تبتعد عن إرادة الشعوب، فأتت بأولويات مختلفة عن تلك التي يمليها الواقع. وبغياب الإرادة السياسية للدفع قدماً بمشروعات التكامل العربي، بدت الاتفاقات بين الدول مكبلة بسلسلة لا تنتهي من القيود، تبدأ بضعف الالتزام ولا تنتهي بعدم وجود آليات للتنفيذ.

ولم تسلم مشروعات التكامل العربي من التدخلات الخارجية التي كان للمنطقة نصيب منها لم يُسمح به في أيّ منطقة أخرى من العالم، وقد سعت قوى أجنبية منذ عقود مضت إلى إجهاض أي محاولة لتحقيق تعاون وثيق بين دول عربية، ناهيك عن مشروع وحدة بينها.

وقد نجم عن عقود طويلة من التشرذم العربي مجموعة ضخمة من المخاطر ليس أقلها الاستباحة الخارجية التي تتخذ أشكالاً عدة تبدأ بالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والجولان وبعض أجزاء لبنان، ولا تنتهي بانتشار القواعد العسكرية الأجنبية في أكثر من ثلث الدول العربية.

ويقدّر التقرير أن ضرر السياسات الإسرائيلية لا يتوقف عند احتلال الأرض العربية بل يتعدى ذلك، إذ تشكّل هذه السياسات «مصدر خطر دائم على أمن المواطن العربي والمنطقة بأسرها.» ويشير التقرير إلى خطر البرنامج النووي الإسرائيلي الذي يبقى خارج الرقابة الدولية، وإلى قيام إسرائيل بدعم الحروب الأهلية وزرع الفتنة بين مكونات شعوب المنطقة سعياً إلى إقامة دويلات طائفية فيها.

ولعل أسوأ هذه السياسات إصرار إسرائيل على اعتبارها دولة لليهود فقط في إحياء لمفهوم النقاء العرقي والديني للدول الذي جلب على الإنسانية أقبح ويلات القرن العشرين. ويشكل هذا المفهوم أيضاً حسب التقرير، «خطراً على مفهوم التنمية الإنسانية القائم على الحكم الديمقراطي الصالح في دولة تكون لجميع مواطنيها، وما يقتضيه من مساواة بين جميع المواطنين في الحقوق، وعدم جواز التمييز ضد أحد على أساس الدين أو العرق.»

وقد ساهمت الفرقة العربية والفشل في اتخاذ مواقف موحدة إزاء الأزمات والقضايا الكبرى في تدهور الأمن القومي والإنساني، وتشجيع الاستباحة الخارجية للوطن العربي واستدامتها، وفي تغليب

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: ٨٥٧٥-١١، بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ ١ ٩٦١+
فاكس: ٩٨١٥١٠ ١ ٩٦١+
www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2013
Printed at ESCWA, Beirut

تبعية القرار السياسي لقوى خارجية تريد ضمان مصالحها. ويشير التقرير إلى أن التنسيق العربي في مواجهة التهديدات الخارجية والتزام مبدأ الدفاع المشترك، الذي اعتُمد نظرياً منذ زمن، قد بات ضرورة في الواقع مع ارتفاع فاتورة التسلح، وازدياد الانتهاكات للحقوق العربية.

وقد أدى تدهور الأمن القومي إلى استفحال مشاكل اللجوء والتهجير القسري في المنطقة العربية، التي تضم أقل من 5 في المائة من مجموع سكان العالم وأكثر من 53 في المائة من مجموع اللاجئين فيه. وهذا لا يشمل اللاجئين السوريين الذين ارتفع عددهم ليتجاوز في عام 2013 مليوني لاجئ مسجلين رسمياً.

وقد يكون في الخلل الداخلي، أي في ضعف التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغياب الرؤية المتكاملة، تهديد للأمن القومي العربي، قد لا يقلّ خطورة عن التهديد الخارجي. فقد كانت حصيلة عقود من مشروعات التنمية، «تفشي البطالة والفقر والظلم الاجتماعي في الكثير من البلدان العربية.» أكثر من خُمس العرب اليوم هم من الفقراء، والمنطقة العربية حسب التقرير، «هي الوحيدة في العالم التي لم تشهد إنجازاً يذكر في تخفيض نسب الفقر في العقدين الماضيين.» وتتدنى إنتاجية العمل في جل البلدان العربية، حيث ما زالت المنطقة تنافس على المرتبة الدنيا بين مناطق العالم في مستوى الإنتاجية.

وما زالت دول عربية عديدة أسيرة الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية، التي كثيراً ما تتحول إلى أداة نفوذ وهدر وفساد وارتهان لمصالح الجهة الممولة. ويشير التقرير إلى أن وجهة استخدام هذه الإعانات في الغالب تكون بعيدة عن التنمية وعن الرقابة والمساءلة.

وتتبوأ دول عربية مراكز متقدمة على لوائح الفساد في العالم. وسجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم البلدان العربية، أعلى معدل لتزايد الأموال المهربة والتي تأتت عن طرق غير مشروعة، حيث بلغ قرابة 50 في المائة في السنة. وينتشر في البلدان العربية النفطية وغير النفطية نمط الاقتصاد الريعي، والذي ينفي الحاجة إلى إقامة بنية إنتاجية قوية ومتنوعة، ويفصم علاقة المساءلة بين الحاكم والمحكوم، ويشوه الحوافز المجتمعية بالحط من قيمة العمل المنتج، ويحبط منظومة اكتساب المعرفة.

ووضع المنطقة اليوم، حسب التقرير، أسير تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية قد يكون من أهم تجلياتها حاجتها في عام 2020 إلى ما لا يقل عن 51 مليون فرصة عمل جديدة، وضرورة الارتقاء بالتنمية، بجميع أبعادها، في ظل معضلة الأمن المادي والغذائي والمائي وندرة الموارد الطبيعية.

ويركز التقرير على هذه الأسباب وغيرها من مخاطر التشرذم وتحديات التنمية الاقتصادية والسياسية، مشيراً إلى غلبة الولاءات الطائفية أو العرقية على الوطنية بسبب غياب الحكم الديمقراطي الصالح المستند إلى مبدأ المساواة في المواطنة وفي الحقوق كافة. وحسب التقرير، «الحرمان من بعض الحقوق لا سيما إذا اقترن بالتمييز ضد فئات اجتماعية أو طائفية أو عشائرية، لا يترك أمام الفرد أو الأسرة إلا البحث عن ولاءات أخرى خارج المواطنة، توسلًا لدرء الظلم والإجحاف.» وهذا النمط من الاقتصاد السياسي أهدر، برؤية التقرير، طاقة الشعوب وأدى إلى تراكم الإجحاف الاجتماعي، الأمر الذي ساهم في إشعال شرارة الانتفاضات الشعبية منذرة بالتغيير، مطالبة بالخبز، كما بالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

ويضيف التقرير إلى عوامل التأخر الاقتصادي والاجتماعي العربي، فقدان حيوية الموروث الثقافي ما بات يهدد مقومات التطور الاجتماعي والإبداع الحضاري. ومع وأد الإبداع أصبح الموقف يقتصر على رد الفعل على المؤثرات الخارجية، مما أدى إلى التبعية على المستويين الفكري والمؤسسي للثقافة العربية الإسلامية. وهذا «ما أصاب الطموحات التاريخية للأمة بما يشبة الكساح وحال دونها وكل إمكانية للتجارب الحية، ومن ثم دونها وكل إمكانية للتجديد والخلق في التاريخ الحديث.»

وأدت الأزمة الثقافية إلى تشويه مفهومي الجهاد والاجتهاد فساهمت في إنتاج فئة متطرفة تتبنى تأويلات فقهية متشددة انتهج بعضها العنف المنظم ضد الآخر مما بات يهدد باستفحال النزاعات الداخلية وتفتيت المنطقة على أسس طائفية ومذهبية.

ويخلص التقرير إلى أن التشرذم المانع للتكامل العربي ينسحب أيضاً على النسق التعليمي والتربوي، حيث إن التقدم العددي لم يرافقه تقدم على مستوى الجودة. ويظهر ذلك في مستوى التحصيل العلمي في الاختبارات الدولية.

أما منظومة البحث العلمي فهي أضعف بكثير من أن تساهم في مشاريع التنمية الإنسانية لافتقارها إلى المقومات المؤسسية والبشرية، حيث نصيب العرب من النشر العلمي يقل عن 1 في المائة، كما إن الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التقني هو في المستوى الأدنى.

إزاء هذه التحديات، يبدو التكامل العربي من منظور هذا التقرير، حسبما ورد في التمهيد للدكتورة خلف «هدفاً ووسيلة. هو هدفٌ من حيث هو أملٌ وحلمٌ تمكّن من وجدان ملايين العرب، يميزهم جامع تراثي وتاريخي ولغوي، وتُقاربُ بينهم الجغرافيا بما أنعمت عليهم به من تجاور مكاني، وما ابتلتهم به من موقع استراتيجي وثروات أيقظت شهوة الطامعين ففرضت عليهم تحديات فريدة، حري بها أن توحد في أذهانهم الخصم والمصير. والتكامل هو وسيلة. وربما الوسيلة الأهم، لتحقيق نهضة إنسانية تعم العالم العربي.»

فكل مغالاة في الخصوصية في هذا الجو من التكامل الطبيعي والتنوّع المثري قد يكون منافياً لمبدأ الحياة.

يحظر نشره قبل 25 شباط/فبراير 2014، عند الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت بيروت

الاسكوا

رؤية استراتيجية للتكامل العربي

لا تتحقق مقومات التكامل العربي في دول مجزأة: العمل المشترك حماية للمصلحة العامة وضمانة للسيادة الوطنية

تونس، 25 شباط/فبراير 2014

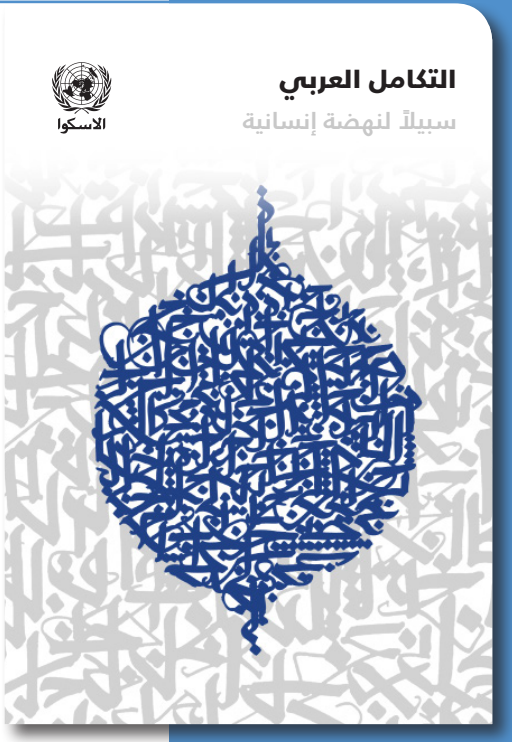

تقرير «التكامل العربي: سبيلاً لنهضة إنسانية»، دراسة موضوعية شاملة عن مشروع التكامل العربي يصدر في حقبة مصيرية من تاريخ المنطقة. وقد أعدّ بمبادرة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وشاركت فيه مجموعة من المفكرين العرب يجمعهم إيمان عميق بمستقبل هذه المنطقة وحرص على مكانة مستحقة لها بين أمم العالم المتقدم، فوضعوا خبراتهم وأفكارهم في مشروع قد لا يكون الأمثل، ولكن قد يضيء على ضرورة البحث في حل جماعي، يجد مبرره في إخفاق الحلول الفردية.

وأطلقت الدكتورة ريما خلف، الأمينة التنفيذية للإسكوا، هذا التقرير اليوم، بما يحمله من رؤية استراتيجية ثاقبة لتكامل عربي يحقق للمنطقة النهوض على جميع الأصعدة.

والرؤية التي يطرحها التقرير هي حصيلة جولة على محطات مرت بها «مسيرة التكامل العربي» في الاقتصاد، والسياسة، والمجتمع، والثقافة، والتضامن الشعبي؛ واستعراض لمقوّمات التكامل الكثيرة في المنطقة وللفرص الضائعة التي أفسحت المجال أمام توسّع مشاريع بديلة «كرست التشرذم والتطرف والفرقة»، وفوّتت الكثير من الفوائد التي يمكن أن تكون في متناول المنطقة إذا سارت مجتمعة في مشروع للتكامل «ينطلق من إرادة سياسية صلبة» وتشارك الشعوب في بنائه بما تملكه من تجارب وطاقات ورؤى.

وفي ضوء التحديات المزمنة والمستجدة التي يشهدها الوطن العربي، يختصر التقرير مغزى «النهضة الإنسانية» بغايات رئيسية ثلاث: صون الحرية والكرامة الإنسانية للجميع، وهذا يستلزم إقامة حكم ديمقراطي صالح وتحرير الوطن العربي من جميع أشكال الاحتلال والنفوذ الأجنبي؛ وإنشاء بنية إنتاجية عربية قوية ومتنوعة دائبة النماء والارتقاء؛ وإحياء الثقافة ذات الفعالية الإبداعية «بإحياء أفضل مزايا الحضارة العربية الإسلامية وإثرائها بأفضل منجزات الحضارة الإنسانية.»

ويرى التقرير مقوّمات هذا النهوض في إرادة مستقلة لجماعة الأحرار، وعلم مبدع يخلق معارف جديدة، وقدرة فعلية هي نقيض القدرة الوهمية، وحياة دائمة التجدد تتوفر شروطها بمشاركة الجميع، وقيام ذاتي يتحقق عندما ينهض كيان فاعل يلتقي أفراده حول رسالة معينة.

ويؤكد التقرير «أن هذه المقومات لا يمكن تحقيقها في الدول المجزأة، حيث تتعذر حماية المصالح العامة، ويصعب اكتساب المناعة الضامنة لشروط السيادة والاستقلال، وتشييد بنى اقتصادية تتاح فيها للجميع فوائد التكامل الشامل.» لذلك جاء طرح مشروع التكامل العربي من جديد، «شرطاً أساسياً للنهضة و التنمية الإنسانية المتواصلة في كامل المنطقة العربية»، التكامل الذي يُفضي إلى إقامة منطقة المواطنة الحرة العربية، حيث يتمتع كل مواطن بحقوق المواطنة في أي دولة عربية.

ويقترح التقرير مجموعة من التوجهات الاستراتيجية للتكامل الداعم للنهضة، توجّهات تعبر بالوطن العربي من التشتت إلى التكامل ومن الاستباحة إلى المواطنة الحرة والنهضة الشاملة. وترتكز هذه التوجهات على ثلاثة أركان: تعاون سياسي يدعم إقامة الحكم الديمقراطي الصالح؛ وتعميق

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: ٨٥٧٥-١١، بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ ١ ٩٦١+
فاكس: ٩٨١٥١٠ ١ ٩٦١+
www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2013
Printed at ESCWA, Beirut

التكامل الاقتصادي باستكمال تنفيذ الاتفاقيات القائمة واسترجاع مشروع الوحدة الاقتصادية؛ والإصلاح الثقافي والتربوي الذي يكوِّن أشخاصاً مبدعين قادرين على بناء مجتمعات المعرفة.

ويتضمن التقرير مجموعة اقتراحات للدراسة والنقاش بين القوى الحية في الوطن العربي لبحث السبل الكفيلة بتطوير هذه الاستراتيجية وإنفاذها ومتابعتها وتصويبها عند الاقتضاء. «فحتى يسير مشروع التكامل من أجل النهضة من حيز الأفكار إلى حيز الواقع المعاش، لا بدّ من قرار يدعمه اقتناع بالمفهوم وإرادة وإمكانية للتنفيذ.»

فللتكامل السياسي الذي ينصب على دعم الحكم الديمقراطي الصالح على الصعيد القُطري، أهمية قصوى في إرساء شروط المناعة وتحقيق التنمية المستدامة. وعلى الصعيد الدولي، «بمقدور التكامل السياسي العربي أن ينجز ما أخفقت في إنجازه الأنظمة العربية منفردة» ليس فقط فيما يتعلق بالقضايا المصيرية كقضية فلسطين، بل أيضاً في حماية المصالح العربية عند وضع الأجندات العالمية المتعلقة بالتنمية، وضمان عدم انعكاس أي من قراراتها سلباً على فرص التنمية في الوطن العربي.

ومن إجراءات الدعم للشعب الفلسطيني إلى أن يحصل على جميع حقوقه المشروعة، يوصي التقرير بالعمل مع المجموعات الناشطة للسلام في العالم، على استصدار قرارات دولية تحظر التعامل مع المستوطنات الإسرائيلية، استرشاداً بما فعله الاتحاد الأوروبي.

وإذا كانت تجارب الشعوب الأخرى في التكامل قد نجحت إلى حد بعيد، كان لا بد من التمهيد لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية البعيدة المدى، بإجراءات عملية يمكن تنفيذها على المديين القصير والمتوسط.

ومن الإجراءات التي يقترحها التقرير تقوية شعور العرب بالعيش في أمة واحدة في المكان والزمان بخطوات بسيطة، كتسهيل حصول العرب على تأشيرات دخول إلى البلدان العربية إذا لم يكن بالإمكان إلغاؤها؛ وتشييد البنى الأساسية الميسرة لتلاقي العرب، من شبكات النقل، وآليات مواجهة الكوارث وإغاثة المنكوبين واللاجئين والنازحين، وبرامج بيئية وإعلامية وتعليمية تراعي المجال المعرفي الواحد، وآليات النهوض الثقافي.

ويبين التقرير الثغرات والتحديات في أطر السياسة والمؤسسات العربية الرسمية وعلى رأسها تحديات استقلال القرار، وقصور البنى القائمة على اختلافها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والبيئية، ما يجعل قيام مشروع عربي متكامل أمراً فائق الصعوبة دون المرور بإصلاحات بنيوية وجوهرية، تنتفي معها كل أشكال التعبير البديلة عن الهوية الإنسانية الجامعة.

ويتطرق التقرير إلى إصلاح المؤسسات القائمة لتؤدي الدور المرجو منها في تسوية النزاعات العربية بالطرق السلمية، وتحقيق التكامل العربي دعماً للتنمية الإنسانية في جميع الأقطار العربية.

ولبناء منظومة المعرفة «التي باتت مقياس التقدّم في المجتمعات»، لا بدّ من المرور بإصلاح يطال النظم التعليمية واكتساب المهارات التحليلية وتحسين نوعية التعليم في جميع مراحله وتقييم المتعلمين والمعلمين، وتنشيط التفاعل المعرفي مع الثقافات الأخرى والاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة، وإيجاد آليات لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. فللمعرفة مهام كثيرة في جميع قطاعات الحياة اليومية، في إيجاد بدائل الطاقة المتجددة وصناعة البرمجيات العربية وبناء المحتوى العربي على الإنترنت، بحيث تكون شبكة الإنترنت مصدراً موثوقاً للمعلومات باللغة العربية، تغطي جميع فروع المعرفة، أسوة بلغات أخرى.

والإصلاح الذي يدعو إليه التقرير على محاور عدة لا يستثني الإصلاح الثقافي بما فيه النهوض باللغة العربية وإصلاح الفكر الديني. وقد بات هذا الإصلاح ضرورة «لاستنباط حلول تساعد على التخلص من التبعية من حيث هي بنية فكرية وثقافية، فتخرج الأمة من الصراع السطحي المتردد بين الرفض الانفعالي والتقليد الانفعالي لما أبدعته الحضارات الأخرى أو حتى للماضي الذاتي أو الاثنين معاً.» فالإسلام، حسب التقرير، «يتخلى عن خصائصه الثورية ما لم يكن إصلاحاً دائماً، يتجاوز سطح الأقوال والأفعال للوصول إلى معانيها العميقة.»

وما يُقرأ في الإصلاحات التي يقترحها التقرير في السياسة والاقتصاد والثقافة والدين، دعوة ملحة إلى إنهاء الصراع المتصاعد بين دعاة التحديث ودعاة التأصيل، وقد انتهج الطرفان نهج إلغاء الآخر، وأغرقا الأمة العربية في صراع مقيت حاد بها عن مسار البناء الجديد. أما الحل فيراه التقرير فقط في «العزوف عن المقابلة بين الحداثة والأصالة، وعن المغالاة في هذه وتلك، للانتقال إلى الحداثة الأصيلة التي هي عينها الأصالة الحديثة، وتعني توافقاً تاماً بين حقوق الإنسان ومقاصد كل شرع لا تتنافر قيمه مع قيم العقل.»

رؤية نافذة وبرامج طموحة يطرحها تقرير «التكامل العربي: سبيلاً لنهضة إنسانية»، مقصد يستحق العناء. واغتنام الفرص التي لا تزال متاحة هو، على الأقل، طريق أسلم من الوقوف على أطلال الضائع منها في الآتي من الأيام.